مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

جامعة الملكة أروى Q A U

دور منظمة التجارة العالمية في تنفيذ اتفاقية تحرير الزراعة وتأثيراتها على الدول النامية

أ. ولد أحمد و الطالب أحمد[1] ، أ.د بن عصمان محفوظ[2]

[1,2]كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة عنابة

ISSN: 2226-5759 *ISSN Online: 2959-3050* *DOI:10.58963/qausrj.v1i9.54*

Website: qau.edu.ye

الملخص:

تعد الزراعة من أصعب القطاعات التي واجهت تحرير التجارة منذ وضع بداية اتفاقية الجات في عام ١٩٤٧ ، وحتى انتهاء مفاوضات أورغواي سنة ١٩٩٤ و وضع قواعد النظام العالمي الجديد.

ويعتبر اتفاق الزراعة خطوة مهمة على طريق تحرير القطاع ، حيث كان مثار خلاف كبير بين الولايات المتحدة الأمريكية و مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية المعروفة ب « كيرنز » من جهة و الإتحاد الأوربي من جهة أخرى، حول موضوعات إلغاء الدعم و إعانات التصدير و الرسوم الجمركية.

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح اتفاقية تحرير الزراعة، وإلى مدى مستوى احترام و تطبيق الدول المتقدمة لها في ظل منظمة التجارة العالمية، وكذلك رصد مدى تأثيرها على الدول النامية باعتبارها تملك ميزة نسبية في السلع الزراعية.

Abstract:

Agriculture is considered as one the most difficult sectors that faced the trade liberalization since the beginning of the GATT in 1947 until the end of Uruguay negotiations in 1994 and the establishment of the rules of the new world order.

The Agriculture Agreement is an important step towards liberalization of the sector as it was the subject of great controversy between the United States and the Group of exporting countries of agricultural products known as the CAIRNS on the one hand and the European Union on the other hand, about canceling: support, export subsidies and customs duties.

This study seeks to clarify the agreement of agriculture liberalization and to what extent it is respected and applied by the developed countries in the light of the World Trade Organization, as well as monitor its impact on the developing countries as they have a comparative advantage in agricultural commodities.

Résumé :

Depuis les accords du GATT en 1947 et jusqu'en 1994 après la fin des négociations du cycle d'Uruguay (Uruguay Round) et les nouvelles règles du commerce mondial, l'agriculture était considérée comme l'un des secteurs les plus complexes face à la libéralisation du commerce.

L'accord sur l'agriculture est considéré comme un pas important vers la libéralisation du secteur en ce sens qu'il a toujours représenté un sujet de discorde entre les Etats-Unis et les pays exportateurs de produits agricoles et connus sous la dénomination de « CAIRNS »d'une part et l'Union Européenne d'autre part. Cette discorde tournait autour de l'annulation des subventions et des aides à l'exportation, et les droits de douane.

Cette étude vise à clarifier l'accord sur la libéralisation de l'agriculture et de voir, dans le cadre de l'organisation mondiale du commerce (OMC), dans quelle mesure cet accord a été respecté et appliqué par les pays développés. Elle vise par ailleurs à voir quels sont les impacts sur les pays en voie de développement ayant un avantage comparatif dans les produits agricoles.

مقدمة:

لقد شهدت الزراعة تحولا كبيرا في القرن العشرين خاصة خلال النصف الثاني منه، حيث تطورت أساليب الإنتاج و التخصص، وكان ذلك في كل من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، ولكن بدرجات متفاوتة.

وتعتبر التجارة الزراعية أحد مواضيع السياسة الاقتصادية التي أولتها الدول الصناعية المتقدمة أهمية بالغة من خلال تقديم الدعم لهذا القطاع و كذلك بعض الدول النامية التي اعتمدت عليها كمصدر رئيسي للحصول على العملات الصعبة اللازمة للتنمية الاقتصادية.

لقد اختلفت التحليلات في بقاء التجارة الزراعية خارج قواعد الجات لفترة طويلة ، فالبعض أرجعها إلى طبيعة قطاع الزراعة و صعوبة تطبيق قواعد السوق عليه ، كما هو الحال في القطاع الصناعي و التجاري ، لأن الحياة الزراعية تعتمد على معطيات وظواهر ذات طبيعة احتمالية و غير مؤكدة و خارجة عن إرادة الإنسان ، و البعض الآخر أرجعها إلى العوامل الإقتصادية و السياسية التي تتمثل في الهيمنة و الأمن و التكامل السياسي للدول المؤثرة في التجارة الزراعية.

و في منتصف الثمانينات من القرن العشرين ألحت الولايات المتحدة الأمريكية إلى البدء في تحرير القطاع الزراعي لرسم سياسة زراعية بناءا على قوى السوق، و اشترطت مشاركتها في جولة الاوروغواي في تلبية طلبها و استجابت المجموعة الاقتصادية الأوروبية للمشاركة في المفاوضات في جولة الاوروغواي.

ولتحقيق هدف الدراسة و المتمثل في تسليط الضوء على الإتفاقية و تحليل آثارها على الدول النامية، تم تقسيمها إلى ثلاث محاور:

يستعرض المحور الأول: المفاوضات التي دارت بين الأطراف.

والمحور الثاني: يتناول العناصر الأساسية للاتفاقية.

والمحور الثالث و الأخير يرصد آثار الاتفاقية على الدول النامية.

أولا:المفاوضات حول الزراعة:

تعتبر جولات الجات الثمانية نتيجة تلاقي المصالح بين الدول المتقدمة، ومع ذلك ظهرت بعض الخلافات و التناقضات بين الأطراف الرئيسية (أمريكا،أوروبا ،اليابان) ، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن أكبر تهديد لها هو السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الإقتصادية الأوروبية ، و المتمثلة في الحماية و التي أدت في بعض الأحيان إلى الحروب التجارية كحرب الدواجن بين الولايات المتحدة الأمريكية و السوق الأوربية، وقبل التطرق لآليات و أطراف التفاوض من المناسب التعريج على مستويات الدعم.

١- مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي قبل الاتفاقية :

لقد ظلت التجارة الدولية للسلع الزراعية خاضعة للكثير من القيود التي تفرضها الدول المتقدمة فيما بينها من جهة و على الدول النامية من جهة أخرى، ولم تتمكن الجولات السبعة التي تمت في رحاب الجات و التي سبقت جولة الاوروغواي للتصدي لمشكلة الدعم ،بل زاد دعم الإنتاج و التصدير وخصوصا من جانب المجموعة الأوروبية ، و التي انعكس ذلك في تطبيقها لما يسمى بالسياسة الزراعية المشتركة و التي تمثلت في ثلاثة أنواع من الحماية أبرزها الدعم المحلي و دعم الصادرات إلى جانب التعريفات الجمركية المتغيرة، والجدول التالي يبين مستوى نسب الدعم الذي كانت تقدمه الدول المتقدمة لقطاعها الزراعي حسب بياناتها (١):

الجدول رقم٠١: نسب الدعم المقدمة من قبل الدول المتقدمة من قيمة إنتاجها الزراعي قبل جولة الأوروغواي

البلدان	سويسرا	اليابان	السويد	النمسا	CEE*(12)	كندا	الولايات المتحدة الأمريكية
نسبة الدعم	٪٧٩	٪٧٥	٪٥٤	٪٤٨	٪٤٥	٪٤٤	٪٣٦

* المجموعة الاقتصادية الأوروبية

المصدر: كبير سمية .سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر . أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر .٢٠٠٨.ص:٧٤.

٢- أطراف وآليات التفاوض:

في سنة ١٩٨٦ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مفاوضات لتحرير تجارة المنتجات الزراعية، ونادت بإلغاء كل القيود والإجراءات التي تعيق تحرير القطاع الزراعي وكل أشكال الدعم ،وإلغاء القيود الكمية على الواردات، وعرف آنذاك بالخيار الصفري(zero-zero option) ، وقد قابلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية هذا المقترح بالرفض، على أساس أن إلغاء القيود الكمية على الواردات وإلغاء دعم المنتجين المحليين سوف يؤدي إلى إحلال المنتجات المستوردة محل المنتجات المحلية ، وكانت تريد قيادة المفاوضات نحو مبدأ تحرير سلعة مقابل سلعة.

وبادرت مجموعة الدول المصدرة للحبوب بمقترح: أنه من الممكن تحرير تجارة المنتجات الزراعية على ثلاث مراحل، تبدأ بتجميد القيود المرتبطة بالدعم للإنتاج أو الصادرات، أو ما كان مرتبطا بالقيود الكمية على الواردات، ثم بعد ذلك يتم تخفيض هذه القيود خلال سنتين (١٩٨٩-١٩٩٠) بمعدل ١٠٪، ثم يلي ذلك تطبيق المزيد من مبادئ الجات على تجارة المنتجات الزراعية، وأثناء هذا التجاذب أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن ضرورة تحويل القيود الكمية إلى معدلات تعريفية، وبذلك تقاربت وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية و الدول المصدرة للحبوب إذا ما إستثنينا كندا التي كانت حريصة على أن لا تتضمن الاتفاقية الزراعية المساس بالقيود الكمية على الواردات من أجل التحكم في عرض منتجاتها في أسواقها المحلية إلا أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية رفضت فترة الأساس التي أعلنتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول المصدرة للحبوب ، لما لذلك من تأثير على السياسة الزراعية المشتركة.

وفي نهاية ١٩٨٨ بمدينة مونتريال فشلت أطراف التفاوض في الوصول إلى حلول مما أدى إلى تجميد المفاوضات.

وفي أفريل من عام ١٩٨٩ في جنيف تنازلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الخيار الصفري، ورأت أنه من اللازم البدء بتجميد القيود المعيقة لحرية المنتجات الزراعية،و البدء بتخفيض الدعم المحلي، وإعانات التصدير، وفي سنة ١٩٩١ قدم المنسق العام للجات وثيقة أطلق عليها اقتراح دنكل Dunkel، تتضمن تصورا لكيفية إنهاء المفاوضات التي تمت في جولة الأورجواي بما فيها الترتيبات المتعلقة بالتخفيضات على مستوى القطاع الزراعي من خلال ثلاث محاور، تتمثل في النفاذ للأسواق، وتقييد دعم الإنتاج، وخفض دعم الصادرات، وهي نفسها تصب في المقترح الأمريكي، حيث أن إقتراح دنكل Dunkel، يتضمن فترة إنتقالية (١٩٩٣-١٩٩٩) وفترتي أساس وذلك لحساب الدعم و هما: الفترة الممتدة من (١٩٨٦-١٩٩٠) كأساس لحساب دعم الصادرات، و الفترة (١٩٨٦-١٩٨٨) لحساب دعم الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى خفض الضريبة الجمركية بمعدل ٣٦ ٪ وأن لا تقل عن ١٥٪.

وردا على إقتراح دنكل قدمت المجموعة الإقتصادية الأوروبية خطة ماشاري Macshary plan، والتي تعتبرها بمثابة حل وسط بين مساعي الجانبين، تضمنت الخطة تقديم إعانات نقدية كدعم للإنتاج المحلي لتعويض

المنتجين عن إنخفاض الأسعار جراء خفض التعريفة والقيود الكمية، إلا أن هذه الخطة إستثنت خفض دعم الصادرات.

وفي سنة ١٩٩٢ عقد إجتماع بلير هاوس (٢)The Blair house accordوذلك للحد من شدة الخلافات بين قطبي النزاع للتوصل إلى التوفيق بين إقتراح دنكل unkel المعبر عن التوجهات الأمريكية وخطة ماشاري التي تعكس رؤية المجموعة الأوروبية وهكذا تم الإتفاق بين الأطراف على العناصر الأساسية(التعريفة، الدعم المحلي، دعم الصادرات) كخطوة أولى.

ثانيا: العناصر الأساسية لاتفاقية المنتجات الزراعية:

ترتكز إتفاقية الزراعة على ثلاثة عناصر رئيسية هي النفاذ للأسواق وتقييد دعم الإنتاج المحلي، وخفض دعم الصادرات.

١ـ النفاذ إلى الأسواق:

يقصد بالنفاذ للأسواق تسهيل فرص الدخول إليها، وذلك بغية زيادة صادرات الدول من خلال أربعة آليات، تتمثل في تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، وخفض معدلات التعريفة، ضمان حد أدنى للصادرات وكذلك الإستثناءات الخاصة أو الإجراءات الوقائية(٣):

- تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية: (مثل الحصص الكمية على الواردات والرسوم المتغيرة على الواردات، وإشتراط حد أدنى لسعر المنتج المستورد وحصص التصدير الإختيارية، وإجراءات تراخيص الإستيراد القائمة على التمييز بين الدول، والقيود على الإستيراد التي تمارس من خلال القطاع العام التجاري)، كل هذه القيود يتم تحويلها إلى قيود تعريفية يتم الإتفاق عليها وربطها عند حدها الأقصى(٤).
- تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية:

لقد ميزت هذه الإتفاقية بين الدول النامية والدول المتقدمة، وبموجبها إلتزمت الدول المتقدمة بتخفيض ٣٦٪ من متوسط إجمالي التعريفة المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية وذلك في غضون ست سنوات، والدول النامية تلتزم بخفض هذه النسبة إلى ٢٤٪ خلال عشرة سنوات، علما بأن هذه النسب محسوبة بالنسبة لفترة أساس من ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، وقد أستثني من هذه الإتفاقية الدول الأقل نموا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٦٥٠ دولار سنويا، لكن يتحتم عليها الإلتزام بتثبيت تعريفتها الجمركية(٥).

- الحد الأدنى للنفاذ للأسواق:

يهدف هذا الإجراء إلى زيادة كمية الو اردات (صادرات الدول الأخرى) التي كانت تخضع لقيود غير تعريفية بما لا يقل عن ٣٪ من متوسط الإستهلاك المحلي للدول المستوردة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨، على أن تتم زيادتها إلى ٥٪ سنة ٢٠٠٠ بالنسبة للدول المتقدمة وسنة ٢٠٠٤ للدول النامية، مع ضرورة الحفاظ على كمية الواردات في تلك الفترة لكل دولة(٦).

- الإستثناءات الخاصة وإجراءات الوقاية:

تسمح هذه الآلية بإستخدام القيود غير التعريفية على الواردات من المنتجات الزراعية على أن تكون نسبة هذا الإستثناء من الواردات أقل من ٣٪ من الإستهلاك المحلي للدولة المستوردة في عام ١٩٨٦، وأن لا تكون الدولة قد

قامت بدعم صادراتها منذ عام ١٩٨٦، إضافة إلى ذلك تستخدم الدولة إجراءات الوقاية حينما تتعرض لتزايد كبير في وارداتها في ظل الإعتماد على الرسوم الجمركية فقط، فهي بذلك تعالج آثار الإنخفاض الكبير في أسعار الواردات على الإنتاج المحلي، شريطة أن لا يزيد معدل الزيادة في التعريفة الجمركية المستخدم كإجراء وقائي عن ٣٠٪ من المعدل العادي للتعريفة السائدة في سنة تطبيق الإجراءات الوقائية(٧).

٢ـ إلتزامات الدعم المحلي:

تلزم الإتفاقية أطرافها بتخفيض الدعم المحلي للزراعة، حيث كان يقدر بـ ١٥٠ مليار دولار في الدول المتقدمة، و٤ مليار في الإقتصادات الإنتقالية، و١٩ مليار دولار في الدول النامية(٨).
وطبقا لبنود هذا الإتفاق يخفض الدعم بنسبة ٢٠٪ في الفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ وذلك على أساس متوسط الدعم الممنوح لتلك السلع في الفترة ١٩٨٦ـ ١٩٨٨ على مدارست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، أما الدول النامية فيخفض الدعم بنسبة ١٣.٣٪ خلال عشر سنوات، مع ترك الحرية لهذه الدول في إختيار السياسات والمنتجات التي ترى أن من المناسب إجراء التخفيض عليها، ولم تلزم الإتفاقية الدول الأقل نموا بتخفيض الدعم المحلي للزراعة(٩).
ولقد ميزت الإتفاقية بين نوعين من الدعم المحلي، فهناك مثلا دعم الصندوق الأخضر Green Boxوالذي لا ينطوي على تقديم مساندة سعرية إلى المنتجين، ويتمثل في التدريب والبحوث والإرشاد الزراعي وخدمات الفحص لأغراض الصحة والسلامة وخدمات التسويق والترويج والإستشارات، وكل هذا ممول من الميزانية العامة(١٠)، بالإضافة إلى المدفوعات المباشرة التي يقدمها ـ هذا الصندوق الأخضر ـ للمنتجين، وهي مدفوعات لا تؤثر على قرارات المنتجين بزراعة نوع معين من المحاصيل، كذلك يقدم عينة أخرى من الدعم لا تتجاوز٥٪ من قيمة الإنتاج بالنسبة للدول المتقدمة و١٠٪ بالنسبة للدول النامية تسمى بدعم الحد الأدنى، أما فيما يخص دعم الصندوق الأزرق Blue Box فهو دعم معفى من إلتزامات التخفيض التي تنص عليها الإتفاقية بشرط أن تكون مرتبطة بمساحة ثابتة من الإنتاج، أو عدد ثابت من رؤوس الماشية(١١).

٣ـ تخفيض دعم الصادرات:

يعتبر الدعم المقدم للصادرات الزراعية من أهم المشاكل التي تعوق حرية الأسواق والمنافسة، ومن أجل الحد من ذلك حاولت الإتفاقية أن تثبت مستوى الدعم للصادرات كخطوة أولى ثم في خطوة ثانية إلغاءه.
وقد نصت المادة ٠٨ من الإتفاقية على أن تلتزم كافة البلدان الأعضاء بعدم تقديم دعم مالي للصادرات.
ومن بين الإجراءات التي تضمنتها الإتفاقية تخفيض دعم الصادرات الزراعية بنسبة ٣٦٪ من القيمة، وتخفيض حجم الصادرات التي تستفيد من الدعم بنسبة ٢١٪ على أساس متوسط الدعم للفترة الممتدة من (١٩٨٦ـ١٩٩٠) خلال ست سنوات للدول المتقدمة(١٢)، أما الدول النامية فعليها أن تلتزم بتخفيض النفقات المخصصة لدعم الصادرات بنسبة ٢٤٪ وتخفيض حجم الصادرات المدعومة بنسبة ١٤٪ على مدى عشر سنوات (١٩٩٥ـ٢٠٠٤)، على أن يتم التخفيض خلال فترة التنفيذ بمعدلات متساوية لكل سلعة في جداول الإلتزامات لكل دولة.
وقد تم إعفاء الدول الأقل نموا من هذه الإجراءات (١٣).

٤. القواعد الخاصة بصحة الإنسان والحيوان والنبات :

توصلت الإتفاقية إلى وضع مجموعة من القواعد والتدابير والنظم لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات بالتعاون والتنسيق مع المنظمات المتخصصة والمعنية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) والمكتب الدولي للأمراض الوبائية الحيوانية والمعاهدة الدولية لحماية النباتات، فالإتفاقية تهدف إلى التوفيق بين الإعتبارات التالية(١٤):

- **لكل دولة الحق في الحفاظ على سلامة وصحة مواطنيها وكذلك الحال بالنسبة لثروتها الحيوانية والزراعية.**
- **تلزم الإتفاقية الدولة العضو أن تقيم الحماية على أساس الأدلة العلمية، لكي لا تستخدمها عائق خفي أمام حرية التجارة في المنتجات الزراعية .**
- **تعمل الإتفاقية على توحيد وتعميم المواصفات الفنية، من أجل التوفيق بين الاعتبارات الإنسانية واعتبارات حرية التجارة .**

ثالثا : آثار إتفاقية الزراعة على الدول النامية:

هناك شبه إتفاق بين أغلب المحللين الاقتصاديين على أن الدول النامية ستتعرض لبعض الآثار السلبية جراء تطبيق بعض بنود إتفاقية التحرير ، وخصوصا في ظل السلوك العملي للدول الصناعية المتقدمة ، والتي تعتبر هي الفاعل الرئيسي في الإتفاقية ، فكلما كان التحرير في غير صالحها تلجأ إلى التقييد والحماية والتراجع عن الإلتزامات ،وهذا بدوره يحرم الدول النامية المصدرة للمنتجات الزراعية من الوصول إلى أسواق هذه الدول .

١- مستوى تطبيق الاتفاقية(١٥):

جدول رقم ٠٢: التخفيضات في إجمالي تدابير الدعم الكلي في الدول المتقدمة خلال (١٩٩٥-2000) الوحدة مليار دولار.

الدول / السنوات	كندا	الإتحاد الأوروبي	اليابان	أمريكا	المجموع
إجمالي الدعم	٤.١	٨١.٤	٣٣.٨	٢٣.٩	١٤٣.٧
١٩٩٥	٣.٩	٧٩.٤	٣٢.٦	٢٣.١	١٣٨.٧
١٩٩٦	٣.٨	٧٦.٨	٣١.٥	٢٢.٣	١٣٤.٤
١٩٩٧	٣.٧	٧٤.٥	٣٠.٤	٢١.٥	١٣٠.١
١٩٩٨	٣.٥	٧٢.٣	٢٩.٣	٢٠.٧	١٢٥.٨
١٩٩٩	٣.٤	٧٠.٠	٢٨.١	١٩.٩	١٢١.٤
٢٠٠٠	٣.٣	٦٧.٧	٢٧.٠	١٩.١	١١٧.١

المصدر: كبير سمية .سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الإقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر . أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر .٢٠٠٨.ص:٧٥.

من خلال إلقاء نظرة على حجم التخفيضات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن الدول المتقدمة متمسكة بدعم قطاعها الزراعي،رغم الشكوك التي تحوم حول صحة هذه البيانات.

كان من المفترض أن تكون هذه الدول قد نفذت الكثير من إلتزاماتها حول الدعم و الإعانات و الرسوم الجمركية طبقا للإتفاقية.

وتشير بعض الإحصائيات أن هذه الدول قدمت في سنة ٢٠٠١ دعما محليا بلغ ٣١١ مليار دولار([١٦])، وفي سنة ٢٠٠٢ قدر هذا الدعم بـ٣١٨مليار دولار، و حسب مجلة التمويل و التنمية فإن هذه الدول أنفقت سنة ٢٠٠٣حوالي ٢٣٥ مليار دولار على قطاعها الزراعي([١٧])، و في سنة ٢٠٠٩ أنفقت دول الإتحاد الأوربي حوالي ٢٥٣ مليار دولار كدعم للقطاع الزراعي([١٨]).

لقد اعتبرت إتفاقية الزراعة ،إتفاقية مرحلية تمهد إلى مفاوضات جديدة لتحقيق أوضاع أفضل، و بعد مرور ست سنوات استؤنفت هذه المفاوضات في ٢٣ مارس ٢٠٠٢، و ما زالت المفاوضات مستمرة، و تدور حول الموضوعات الثلاثة الرئيسية، خفض التعريفات الجمركية، خفض الدعم المحلي ، خفض دعم الصادرات، فحتى الآن لم يحصل أي تقدم يذكر في خصوصها ، حيث أخفقت كل المؤتمرات الوزارية التي عقدتها منظمة التجارة العالمية في السنوات الماضية (سياتل، الدوحة، كانكون، هونغ كونغ)، في التوصل إلى صيغة نهائية، سواء من الناحية الزمنية و من ناحية السياسات الإجرائية لحل المشكلات المتعلقة بالزراعة و تبادل المنتجات دوليا.

فالإتحاد الأوربي أعلن في مؤتمر هونغ كونغ ٢٠٠٥ أنه مستمر في دعم قطاعه الزراعي إلى سنة ٢٠١٣، و يرجع تمسكه بموقفه الداعم لسياسة الحماية، و عدم إستعداده لتقديم تنازلات لأهمية القطاع عنده، إذ يعيش حوالي ٨٪ من سكان المجموعة الأوربية على الزراعة، ففرنسا ترى أنه من المستحيل عليها إلغاء الدعم ،ذلك لأنها تواجه ضغوطا داخلية من طرف المزارعين الذين يطالبون بعدم تقديم مزيدا من التنازلات بخصوص دعم الصادرات([١٩])، وإذا نظرنا إلى الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية إلى المزارع الأمريكي فإنه يتجاوز ٣٦٠ ألف دولار أمريكي، و تقدم الحكومة اليابانية دعما للبقرة الواحدة في اليوم بـ ٧.٥ دولار([٢٠]).

أما على مستوى الدول النامية، فمن المعروف أنها طبقت- قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية-سياسات الإصلاح الاقتصادي (التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي)، وتطلب ذلك منها إتباع جملة من السياسات تتمثل في إنسحاب الدولة من النشاط الإقتصادي و الإلتزام بسياسات التقشف و الكف عن الإنفاق في القطاعات الإنتاجية بما فيها القطاع الزراعي (تقديم الدعم) ، فأغلب هذه الدول يفتقر إلى الموارد اللازمة للدعم، و إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة حتم عليها الزيادة في تخفيض الدعم، فعلى سبيل المثال أبلغت كل من البرازيل، كوستاريكا، المغرب، تايلاندا، المنظمة بأن مخصصاتها للدعم تقل عن مستويات الحد الأدنى المسموح به للدعم من قبل المنظمة العالمية للتجارة([٢١]).

٢- تأثير إساءة إستخدام إتفاقية التدابير الصحية على الدول النامية:

لقد ترتب من جراء هذه الإتفاقية بعض الآثار السلبية على صادرات بعض الدول النامية، و حسب دراسة كلفت منظمة الأغذية و الزراعة (fao) سنة ١٩٩٩ مجموعة من الخبراء متخصصين بإجراء ١٤ دراسة حالة، و أعدت هذه اللجنة ورقة تحليلية، تلخص هذه التجارب و الدروس المستفادة، و أعادت منظمة الزراعة هذه الدراسة في صيف ٢٠٠٢ لتوسيع نطاق العينة، وقد إستند الإختيار على أساس التوازن الجغرافي و على فئات مختلفة من البلدان المستوردة للغذاء و البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية و تبين أن صادرات أندونيسيا قد تعرضت إلى ٤٠ أمر وقف في سنة ٢٠٠١، و كذلك تعرضت صادرات أوغندا للحظر من قبل الاتحاد الأوربي بحجة تسمم الأسماك لمدة ١٨شهرا، و لم تسلم صادرات الهند من المنتجات البحرية هي الأخرى من الحظر من قبل الإتحاد الأوربي([٢٢])، وواجهت البرازيل قيودا على صادراتها من الفواكه الإستوائية الى الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان نظرا لوجود ذبابة الفاكهة، بالإضافة

إلى بعض الاشتراطات التعجيزية كإشتراط وزارة الزراعة الأمريكية وجود أحد موظفيها في موقع الإنتاج و أن يكون ذلك على حساب المنتجين أو التجار المحليين(٢٣).

٣- أثر تخفيض الرسوم الجمركية على خزينة الدولة في البلدان النامية:

لقد استجابت الدول النامية لسياسة تحرير التجارة الخارجية- كبند من بنود الإصلاح الإقتصادي- والتي تمثلت في تقليص الرسوم الجمركية في وجه الواردات، بالإضافة إلى شروط منظمة التجارة العالمية و التي تطالب بالمزيد من التخفيض، و لا شك أن تخفيض هذه الرسوم يؤثر على خزينة الدولة النامية، و يقلل من مواردها، مما يؤدي إلى تراجع في البرامج التنموية، و يشجع في الوقت نفسه على الإستيراد، ويزيد من العجز في الميزان التجاري، و يحدث فجوة كبيرة فيه، مع التزايد الملحوظ في عدد سكان الدول النامية، و الحاجة إلى المزيد من الإستيراد، مما يستدعي سد هذه الفجوة عن طريق الاستدانة، و ما يترتب على ذلك من شروط من قبل الدائنين والوصفات الجاهزة الصادرة عن المنظمات المالية الدولية، وقد جربت الدول النامية هذه الوصفات في الثمانينات و التسعينيات من القرن المنصرم و التي كانت نتائجها كارثية على المستوى الإجتماعي، حيث تراجعت مستويات التشغيل، وارتفعت معدلات البطالة، و انخفضت مستويات المعيشة، وشهدت موجات من عدم الإستقرار السياسي والاجتماعي.

أما بالنسبة للدول النامية الزراعية المصدرة و التي تملك ميزة نسبية لا يستهان بها، فما زالت تقف أمام صادراتها أساليب الدعم المحلي في كل من الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية واليابان و كذلك الرسوم الجمركية، و إجراءات التدابير الصحية و القيود الفنية، وهو ما ينعكس سلبا على إيرادات هذه الدول، في ظل تدني نسب التبادل التجاري بين شقي الدول النامية المصدرة والمستوردة، و ذلك لإرتباط هذه البلدان بعملات الدول المتقدمة(الدولار و الأورو).

إن أكبر التحديات التي يفرضها هذا الواقع على الدول النامية هو إصرار الدول المتقدمة على التحرير من جانب واحد مما يؤثر على وضعية الموازين الزراعية و التي أصبحت تعاني من عجز مزمن، فحصيلة الصادرات الزراعية لا تمول سوى جزء من مبلغ الواردات وتهبط النسبة إلى أقل من ٥٪ في كل من الجزائر و ليبيا و الكويت(٢٤).

و في حالة ما إذا ألغت الدول المتقدمة الدعم عن قطاعها الزراعي – و هو أمر مستبعد في المديين القصير و المتوسط – فستكون له آثار كبيرة على الدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية و سيزيد من تكاليف فاتورة وارداتها و يضعضع موازين مدفوعاتها و يجعلها بحاجة ماسة الى الإستدانة والدوران في فلك دوامة إعادة الجدولة، وما يتطلبه ذلك من الشروط، والإنصياع الأعمى لأوامر المؤسسات المالية، والنقدية الدولية التي جربت ونفذت في السابق فكان لها ما كان.

و إذا نظرنا إلى حالة الدول العربية بإعتبارها دول نامية نجدها لاتشذ عن الوضعية اذ أن العجز في الميزان التجاري الزراعي اصبح في تزايد مستمر، و ذلك ما يوضحه الجدول التالي(٢٥):

الجدول رقم ٠٣: تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية، الوحدة بالمليار دولار.

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	معدل النمو السنوي ٢٠٠٨/٢٠٠٩
الصادرات الزراعية	٦.٩	١١	١١.٦	١٣.٨	١٦.٤	١٩.١	١٦.٨
الواردات الزراعية	٣٠	٣٨.٣	٤٠.١	٥١.٤	٦٠.٢	٦٤.٨	٧.٧
العجز	٢٣.١	٢٧.٣	٢٨.٥	٣٧.٦	٤٣.٨	٤٥.٧	٤.٤
نسبة الصادرات إلى الواردت	٢٣.٢	٢٨.٧	٢٨.٩	٢٦.٨	٢٧.٢	٢٩.٥	

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١١. صندوق النقد العربي. ابو ظبي ، ص ٥٩.

إن معطيات الجدول توضح إرتفاع قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي طيلة هذه السنوات حيث إرتفع سنة ٢٠٠٠ من ٢٣.١ مليار دولار إلى ٤٥.٧ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩، و يعتبر هذا الرقم كبيرا ويشكل نزيفا لخروج العملات الصعبة التي تحتاجها التنمية في هذه الدول، و هي حالة أصبحت سائدة تعاني منها غالبية البلدان النامية.

الخاتمة:

من خلال ما سبق تبين أن الدول المتقدمة لم تلتزم بالإتفاقية وتم التحايل على بعض بنودها، ومازالت مستمرة في تقديم الدعم لقطاعها الزراعي، رغم الوعود التي قدمتها بإلغاء أنواع الحماية وعدم التوصل في مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة إلى سقف زمني محدد لذلك.

وتبقى الضحية المعرضة للسحق التام هي بلدان الدول النامية، حيث إستجابت بلا روية لضغوط المنظمة وقبلت بفتح أسواقها أمام منتجات زراعية مدعومة من طرف الدول المتقدمة لتضيع بين أيدي الدول النامية المصدرة للمنتجات الزراعية ميزة نسبية نتيجة الحواجز التعريفية وغير التعريفية والتي تتستر تحت عباءة تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام منتجاتها، مما يعمل على تدمير زراعتها، وما ينتج عن ذلك من تراجع في إيراداتها وفي معدلات النمو فيها، ومن ثم يفاقم من تزايد البطالة ومعدلات الفقر.

وتبقى الدول النامية المستوردة للمنتجات الزراعية هي الأخرى في وضعية تبعية غذائية في ظل محدودية المعونات الغذائية، والتي لا تخلو في الغالب من المشروطية .

يجب أن تسعى البلدان النامية والأقل نموا بشقيها المصدر و المستورد إلى التكامل والتعاون في مجال الزراعة وأن تشجع المبادلات البينية ، وأن تنهض بالتنمية الزراعية من أجل التخفيف من الآثار السلبية، وأن تضغط على الدول المتقدمة لفتح أسواقها.

المراجع و الهوامش:

١)كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الإقتصادية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨، ص٧٤.

٢)محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية و إقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ٥٧-٦٢.

٣)المرجع نفسه، ص٦٣.

٤) عبد الواحد العافوري، العولمة والجات التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٧٦.

٥)محمد محمد علي إبراهيم، الآثار الإقتصادية لإتفاقية الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٤٥.

٦)محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية و إقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص٦٥.

٧)المرجع نفسه، ص٦٦.

٨) محمد محمد علي إبراهيم، الآثار الإقتصادية لاتفاقية الجات، مرجع سابق، ص٤٦.

٩)عبد الواحد العافوري، العولمة والجات التحديات والفرص، مرجع سابق، ص٧٨.

١٠)عادل عبد المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢١٨.

١١)المرجع نفسه، ص٢١٩.

١٢)صالحي صالح، دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية، دار الوفاء، المنصورة،٢٠٠٤، ص٣٥.

١٣)محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص٧٦.

١٤)مصطفى رشدي شيخة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص٥٩.

١٥)كبير سمية ، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، مرجع سابق، ص ٧٥ .

١٦)محمد رضوان ، تقرير اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب أسيا (الأسكوا) الأمم المتحدة ، ٢٠٠٣، ص ٠٨ .

١٧)مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٤١، العدد ٠٤، ترجمة مراكز الأهرام للترجمة و النشر، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، ديسمبر ٢٠٠٤، ص٣٤.

١٨) www.economist/research/articles by subject/dis play. story.cfm

تاريخ الإطلاع: ٢٠١١/٠١/٣١.

١٩)عبد القادر فاضل، القطاع الزراعي في الجزائر و آفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إسترشادا بالتجربة المصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر،٢٠٠٧،ص٢٣٣.

٢٠) محمد رضوان، تقرير اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية لغرب آسيا(الأسكوا)، مرجع سابق، ص٨.

٢١) دراسة حول تجارب القطاع الزراعي للدول النامية من إعداد منظمة الأغذية والزراعة، سنة ٢٠٠٢، ص٢٠ على موقع المنظمة تاريخ الإطلاع ٢٠١٢/٠٤/٢٤ www.fao.org/docref/007/y4632a

٢٢)المرجع نفسه، ص ص ٣٣-٣٤.

٢٣)المرجع نفسه، ص٣٦.

٢٤) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٨، ص٢٣٧.

٢٥)التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص ٥٩.